الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

الجمعية العامة

A/50/548
12 October 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الدورة الخمسون
البند ٣٨ من جدول الأعمال

حالة الديمقراطية وحقوق الإنسان في هايتي

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير إلى الجمعية العامة عملا بالفقرة ١٠ من القرار ٢٧/٤٩ ألف المؤرخ ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ والفقرة ١١ من القرار ٢٧/٤٩ باء المؤرخ ١٢ تموز/يوليه ١٩٩٥. الذي طلبت الجمعية العامة فيه إلى الأمين العام أن يقدم لها تقارير منتظمة عن عمل البعثة المدنية الدولية في هايتي.

٢ - في ١٢ تموز/يوليه، وعقب تقريري المؤرخ ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٥ (A/49/926)، مددت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٢٧/٤٩ باء، ولاية مساهمة الأمم المتحدة بالإشتراك مع منظمة الدول الأمريكية في البعثة حتى ٧ شباط/فبراير ١٩٩٦. وكلفت البعثة بمهمة التحقق من احترام هايتي احتراما تاما لحقوق الإنسان والحريات الأساسية، بغية وضع توصيات في هذا الشأن، من أجل دعم تهيئة مناخ من الحرية والتسامح بما يساعد في توطيد الديمقراطية الدستورية في الأجل الطويل في هايتي، والمساهمة في تدعيم المؤسسات الديمقراطية.

٣ - ولدى البعثة ١٢ مكتبا إقليميا بالإضافة إلى مقرها في بور - أو - برنس. وظل عدد المراقبين مستقرا نسبيا، حيث كان ١٨٨ في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ (٨٨ من منظمة الدول الأمريكية و ١٠٠ من الأمم المتحدة، بما في ذلك ٢٧ من متطوعي الأمم المتحدة). ووصل عدد الجنسيات الممثلة إلى ست وأربعين جنسية علما بأن عدد النساء كان يزيد قليلا على عدد الرجال.

٤ - واستمر التحسن الملحوظ في حالة حقوق الإنسان حسب ما وصفت في تقريري المؤرخ ٢٩ حزيران/ يونيه ١٩٩٥، وظل عدد حالات انتهاكات حقوق الإنسان منخفضا. واستمر تمتع جميع قطاعات المجتمع بالحريات الأساسية، بما في ذلك الخصوم السياسيون للرئيس والحكومة ومن ينتقدونهما أو ينتقدون سياساتهما. وتواصلت الجهود التي بذلتها حكومة هايتي بشكل سريع لتحسين نظام العدالة ونظام العقوبات،

95-30849 251095 251095

وأيضا التدريب ووزع قوات الشرطة الوطنية الجديدة في هايتي. وانخفضت بصورة ملحوظة أعمال "العدالة" بإجراءات موجزة التي كان يمارسها أفراد الشعب على الأشخاص المتلبسين بارتكاب جريمة، بالرغم من أنها ما زالت تمارس.

٥ - وبالرغم من ذلك، وردت تقارير متفرقة عن سوء معاملة المحتجزين وإساءة استخدام موظفي الدولة لسلطتهم. وما زال ضعف السلطة القضائية والطبيعة التعسفية للقرارات والإجراءات في كثير من الأحيان يشكلان مصدرا للقلق فيما يتعلق باحترام الضمانات القانونية والدستورية.

حالات قتل مستهدفة ارتكبها أفراد مجهولو الهوية

٦ - وبالرغم من أن العنف الحالي في هايتي ذو دوافع إجرامية محضة وعليه فهو يقع خارج نطاق ولاية البعثة، تواصل البعثة التحقيق في حالات قتل قد يكون لها إطار سياسي. ودرست البعثة منذ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ نحو ٢٠ حالة قتل يبدو أن الضحايا كانوا مستهدفين فيها للاغتيال ولم تكن السرقة، على ما يبدو، هي الدافع على ارتكابها. وكان من بين الضحايا خمسة من أفراد القوات المسلحة الهايتية سابقا وثلاثة ملحقين (مدنيون مسلحون) أعضاء في الجبهة الثورية للنهوض والتقدم في هايتي وعدة رجال ونساء أعمال. ولم تقتل أي شخصيات سياسية منذ اغتيال ميراي برتان دوروشيه في آذار/مارس ١٩٩٥ بالرغم من أن سيارة أحد المرشحين للانتخابات قد وقعت في كمين وقتل سائقه بعد إطلاق الرصاص عليه في ١٩ حزيران/يونيه. ولم يتسن تحديد الدوافع وراء أي من حالات القتل هذه.

استخدام القوة المفرطة

٧ - وناقشت البعثة المدنية الدولية عدة حالات مع السلطات حيث رأت فيها أن الشرطة ربما تكون قد استخدمت القوة المفرطة خلال عمليات إنفاذ القانون. وشمل ذلك حالات أربعة من المشتبه فيهم قتلهم أفراد من قوة الأمن العام المؤقتة. وبالرغم من أنه لم يتسن تأكيد أن القوة المفرطة قد استخدمت استنادا إلى المعلومات المتاحة، فقد تضاربت التقارير الرسمية مع مصادر أخرى، مما ألقى بظلال الشك على الرواية الرسمية ومؤداها أن القوة المميتة كانت ضرورية.

٨ - وفي تموز/يوليه، قتلت الشرطة الوطنية في هايتي ثلاثة أشخاص كما قتلت شخصا آخر في أيلول/سبتمبر، وأصيب عدة أشخـــاص بجراح من جراء طلقات الرصاص عندما أطلق أفراد الشرطة الوطنية - الذين جرى وزعهم حديثا، رصاص مسدساتهم - سواء عن عمد أو بطريق الخطأ - خلال عمليات للشرطة. وأخطر رئيس الشرطة الوطنية البعثة المدنية بأن التحقيقات تجري في أحداث معينة تشمل أفرادا من الشرطة الوطنية؛ ولا تعرف أي تفاصيل عن التحريات بعد. كما يجري التحقيق أيضا في عدة حالات إساءة استخدام أفراد الشرطة الوطنية لسلطتهم خارج أوقات عملهم.

"العدالة" بإجراءات موجزة

٩ - واصلت البعثة المدنية الدولية رصد حالات إقامة "العدالة" بإجراءات موجزة (حيث يقوم أشخاص محليون بالقبض على من يشتبه في أنهم من المجرمين وقتلهم) من حيث ارتباط هذه الحالات بإقامة العدالة، وبضمانات الحق في الحياة وفي محاكمة عادلة، وبمبدأ افتراض البراءة. ووصل عدد حالات القتل إلى الذروة في شهر آذار/مارس عندما أبلغ عن نحو ٥٠ حالة؛ وانخفض هذا الرقم بدرجة كبيرة بعد ذلك إلى أقل من ١٠ حالات في آب/أغسطس. وقد أسهم في هذا الانخفاض بصفة جزئية تزايد إجراءات الشرطة ضد المجرمين المشتبه فيهم، والقيام بدوريات مكثفة بصورة أكبر سواء من جانب بعثة الأمم المتحدة في هايتي أو من جانب قوات الأمن العامة، ووزع قوات الشرطة الوطنية في هايتي. وقد يكون تشكيل جماعات الأمن الأهلية، خاصة في المناطق التي ينعدم وجود الشرطة بها، قد منع النشاط الإجرامي إلى حد ما، إلا أنه في عدد قليل من الحالات اتهمت جماعات الأمن الأهلية أنفسها بالتورط في أعمال "العدالة" بإجراءات موجزة. إلا أن معظم حالات القتل التي قامت البعثة المدنية الدولية بالتحقيق فيها كانت نتيجة لعمل تلقائي قام به السكان. وقد أبدت الشرطة والسلطات القضائية احجاما عن البدء في تحريك الدعاوي في حالات "العدالة" بإجراءات موجزة.

المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة

١٠ - توقف استخدام التعذيب وغيره من أشكال المعاملة القاسية أو اللا إنسانية أو المهينة التي كانت تستخدم على نطاق واسع وبانتظام. ويبذل جهد أكبر لإحضار المحتجزين للمثول أمام قاض خلال ٤٨ ساعة من إلقاء القبض عليهم. واعتبارا من آب/أغسطس، ومنذ وزع قوات الشرطة الجديدة في منتصف حزيران/يونيه، سجلت حالة واحدة لمحتجز قام أحد أفراد الشرطة الوطنية بضربه.

١١ - وناقشت البعثة المدنية الدولية مع السلطات عدة ادعاءات عن حالات إساءة معاملة مارسها أفراد قوة الأمن العام المؤقتة، وحراس سجن الإدارة الوطنية والشرطة الوطنية في هايتي، شملت حالات اثنين من المحتجزين ضربهما أفراد قوة الأمن العام المؤقتة التابعين لقسم شرطة انتيغانغ في بور - او - برنس في ٢٥ آب/أغسطس، وحالة شاب ضربه أحد افراد الشرطة الوطنية في هايتي قرب غونايف. وفي معظم الحالات، أفادت السلطات بأن التحقيقات جارية في هذا الشأن. وفي إحدى الحالات، تم إيقاف حارس سجن عن العمل إلى حين صدور نتائج التحريات.

حق حرية التعبير وحق تكوين الجماعات والانضمام إليها

١٢ - ما زال التمتع بحق حرية التعبير وحق تكوين الجماعات والانضمام إليها منتشرا بصورة كبيرة في هايتي. وكان الاستثناء من ذلك من الإجراءات القانونية التي اتخذت في نيسان/أبريل ضد قاض سابق بعد أن أدلى بتعليق يمس الرئيس أريستيد ورئيس حركة باباي الفلاحية. كما عبرت البعثة علانية عن اهتمامها بأن لا تغلق أي محطة إذاعية خلال فترة الحملة الانتخابية، بعد أن أمر قاضي أمن في لي كاي بإغلاق محطة إذاعية في ١٠ حزيران/يونيه لدواع فنية وللادعاءات بنوايا هدامة. وقد أعيد فتح المحطة فيما بعد عندما تم الامتثال لبعض المتطلبات الفنية.

الاعتقالات وحالات الاحتجاز التعسفية أو غير القانونية

١٣ - حققت البعثة المدنية الدولية في سلسلة من الاعتقالات وحالات الاحتجاز، قد يكون لبعضها صبغة سياسية. وشملت المخالفات الموثقة إصدار أوامر الاعتقال بدون تحديد التهم لكل حالة، والتأخير في إحضار المحتجزين للمثول أمام القاضي، وانعدام المراقبة القضائية. وكانت هناك عدة حالات اعتقل فيها أفراد بعد التفتيش بدون إذن، حيث استخدم وجود قاضي أمن كمبرر لعدم وجود أمر تفتيش. كما احتجز بعض الأفراد استنادا إلى إخبارية واحدة وبدون تحريات مبدئية. وكانت هناك تقارير عن الاحتجاز قبل المحاكمة لفترات مطولة. وأعربت اللجنة المدنية الدولية عن مشاعر القلق هذه لدى السلطات القضائية على المستويين الوطني والمحلي.

الحق في العدالة لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان السابقة

١٤ - ما زال من يلتمسون العدالة من خلال المحاكم فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان السابقة يواجهون عوائق كثيرة بالرغم من أن بعض القضاة أبدوا استعدادا أكبر لاتخاذ الاجراءات. ومن بين الصعوبات التي أشارت إليها التقارير عدم القدرة على تحديد مكان المتهم واستمرار احجام بعض الموظفين القضائيين عن متابعة القضايا، وهروب عدة متهمين من السجن. ومع ذلك، فقد صدرت أوامر اعتقال عديدة وتم القبض على عدد من الأعضاء السابقين في القوات المسلحة الهايتية/الجبهة الثورية للنهوض والتقدم في هايتي. ومن بين أوامر الاعتقال التي صدرت كانت تلك الأوامر الصادرة ضد ثمانية أشخاص متهمين بالاشتراك في اغتيال عشرات من الفلاحين في جان رابل في عام ١٩٨٧. وفي أيلول/سبتمبر، ألقت الشرطة القبض على أحد الملحقين وهو عضو في الجبهة الثورية للنهوض والتقدم في هايتي سابقا بادعاء تورطه في المذبحة التي حدثت عام ١٩٩٤ في رابوتو، وهي من ضواحي غونايف. وحكم غيابيا على عضوين سابقين بالقوات المسلحة الهايتية لانتهاكات سابقة لحقوق الإنسان، بما فيها قتل أحد الطلاب في لي كاي عام ١٩٩٢. وحكم على أحد الملحقين، في قضية أخرى، بالأشغال الشاقة مدى الحياة لاشتراكه في اغتيال انطوان ازميري، وهو من مؤيدي الرئيس اريستيد المعروفين، في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣.

حقوق الإنسان وإقامة العدالة الجنائية

١٥ - حدث تحسن تدريجي في إقامة العدالة الجنائية منذ عودة الحكومة الدستورية في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، بالرغم من أن استقلال رجال القضاء وحيادهم لم يكونا دائما واضحين - خاصة في الحالات ذات الصبغة السياسية. ويعزى هذا التحسن في المقام الأول إلى إعادة إنشاء المؤسسات الديمقراطية وجهود الاصلاح التي بذلتها وزارة العدل. وقد شملت هذه الجهود برنامج نظام العقوبات للاصلاح وافتتاح أكاديمية العدالة في تموز/يوليه ١٩٩٥ (Ecole de la Magistrature) واتخاذ خطوات مبدئية لتطوير قدرات التحقيق ضمن نظام العدالة الجنائية. كما تجدر الإشارة في هذا السياق إلى جهود حكومة هايتي في تشكيل قوة شرطة مدنية مهنية.

١٦ - إلا أنه ما زال يتعين اتخاذ خطوات كثيرة في مجال العدالة الجنائية. فعلى سبيل المثال، تستمر ممارسة الاحتجاز الوقائي كقاعدة وليس كاستثناء. وغالبا ما ينتهك حق الحرية الشخصية بسبب الاخفاق

في احترام نصوص القانون التي تحدد أنه ما لم تكن هناك حالة تلبس بالجريمة، فإن قاضي التحقيق هو الموظف القضائي الوحيد المصرح له بإصدار أوامر الاعتقال. ويعني ذلك، بالإضافة إلى التأخير في الإجراءات القضائية، إن لم تصدر محكمة قانونية أحكاما بإدانة أغلبية المحتجزين في هايتي.

١٧ - وفي بداية شهر أيلول/سبتمبر كان هناك ١ ٧٠٣ سجينا، منهم ١ ٥٠٤ ينتظرون المحاكمة؛ ولم يكن قد حكم بالإدانة سوى على ١٩٩ منهم. ومن بين النساء المحتجزات، كانت نسبة اللائي ينتظرن المحاكمة أعلى حتى من ذلك، حيث كانت هناك ١٠٧ ينتظرن المحاكمة ولم يحكم سوى على ست بالإدانة وذلك من مجموع ١١٣ محتجزة. وكان عدد كبير ممن ينتظرن المحاكمة قد أمضى عدة أشهر في السجن. وطبقا للمعلومات المتاحة، لم يمثل بعض المحتجزين أمام قاض أبدا؛ ولم يمثل آخرون أمام قاض خلال فترة الـ ٤٨ ساعة التي ينص عليها الدستور. وقد أدت فترات التأخير المفرط في إقامة العدالة الجنائية، علاوة على ظروف الاحتجاز السيئة للغاية إلى إحداث شغب ومشاكل أخرى داخل مراكز احتجاز شتى.

١٨ - ولم يكفل دائما الحق في الدفاع للمتهمين، وهو ما يلاحظ أكثر بالنسبة للأشخاص المحرومين اقتصاديا الذين يشكلون غالبية يواجهون الإجراءات القانونية. وحتى في الحالات التي احترم فيها الحق في الحصول على محام للدفاع، كما يحدث في المحاكمات أمام هيئة محلفين، كانت هناك نواحي نقص خطيرة. فخلال فترة التحقيق السابق للمحاكمة، التي قد تجمع أثناءها كثير من عناصر الأدلة ضد المتهم، لم يكفل سوى قدر ضئيل من حق الدفاع أو لم يكفل إطلاقا. وفي بعض الحالات، ادعى المدعى عليهم أن المعلومات قد انتزعت منهم بالإكراه خلال فترة التحقيق السابق للمحاكمة.

١٩ - وراقبت البعثة المدنية الدولية المحاكمات أمام هيئة محلفين التي عقدت خلال الأشهر الأخيرة في عدد من البلدات، لتقييم ما إذا كانت الضمانات القانونية مكفولة. وقد أحرز تقدم في بعض الحالات ذات الأهمية الخاصة للمجتمعين الوطني والدولي على السواء، مثل تلك التي تتعلق بقتل انطوان ازميري كما ذكر أعلاه، وقتل ثلاثة موظفين بسفارة الولايات المتحدة الأمريكية. وترى البعثة المدنية الدولية أن الإجراءات الجنائية كانت في معظم الحالات تقصر عن بلوغ المعايير الأساسية لمحاكمة عادلة.

٢٠ - وأعاق انعدام الموارد الحاد إجراء التحقيق السابق للمحاكمة في القضايا الجنائية. فالمحققون القضائيون ومحققو الشرطة ليسوا مدربين على أساليب التحريات العلمية بل أنه لا يتوفر أحيانا الموظفون الضروريون والموارد السوقية اللازمة لتفقد مسرح الجريمة. وبالتالي، أخفقت التحقيقات الجنائية في الوفيات الناجمة عن عنف في استيفاء المعايير الدولية ومتطلبات قانون هايتي.

دور البعثة المدنية الدولية في تدعيم النظام القضائي

٢١ - يصرح للبعثة المدنية الدولية وفقا لولايتها "أن تساعد الهيئة القضائية على تدعيم الوسائل القانونية بما يتيح ضمان أعمال حقوق الإنسان واحترام الإجراءات القانونية". (A/48/944، المرفق، الفقرة

١٠ (ج) '١١'). ويشمل هذا العمل عنصرين: أولهما التحقق من احترام حقوق الإنسان وثانيهما التعاون الفني من أجل إصلاح النظام القضائي.

٢٢ - تولدت أنشطة البعثة المدنية الدولية في مجال التعاون الفني من أجل تدعيم المؤسسات الديمقراطية، عن المناقشات التي جرت مع السلطات الهايتية. وشملت مشاورات مع فقهاء البعثة المدنية بشأن إعداد النصوص القانونية والتدريب والمساعدة في تحسين نظام السجون. واقترح وزير العدل أن يعمل ممثلو البعثة المدنية كمراقبين للجنة المسؤولة عن مراجعة النصوص القانونية، فضلا عن تقديم المشورة بشأن وضع نص آخر ينظم أنشطة سجن الإدارة الوطنية.

٢٣ - وعلى الصعيد الوطني، حافظ أعضاء إدارة الشؤون القانونية بالبعثة المدنية على اتصالات منتظمة بممثلي وزارة العدل والشرطة الوطنية في هايتي وسجن الإدارة الوطنية وأكاديمية العدالة وأكاديمية الشرطة وهيئات حكومية أخرى. وعلى الصعيد المحلي، حافظ مراقبو البعثة المدنية على صلة وثيقة بالموظفين القضائيين في جميع أنحاء البلد وقاموا برصد الإجراءات القانونية. وستواصل البعثة المدنية على أساس أنشطة الرصد التي تقوم بها تقديم التوصيات لحكومة هايتي بهدف إجراء تحسينات في نظام إقامة العدالة.

حقوق الإنسان والشرطة الوطنية في هايتي - دور البعثة المدنية الدولية

٢٤ - اعتمدت حكومة هايتي مؤخرا مدونة لقواعد السلوك لتنظيم أنشطة قوات الشرطة الوطنية الجديدة. ونظرا للتقارير الأخيرة عن إفراط موظفي الشرطة في استعمال القوة وإساءة استخدامهم لسلطتهم، اقترحت البعثة المدنية مشاركتها في دورات تدريبية للشرطة الوطنية، خاصة فيما يتعلق باحترام المبادئ الدولية التي تحكم استخدام القوة والأسلحة النارية.

٢٥ - ودعيت البعثة المدنية، بعد اتصالات مع أكاديمية الشرطة، للمشاركة في تدريب طلبة الشرطة. وبدأ هذا التدريب في أيلول/سبتمبر وتركز على القواعد الدولية للموظفين المسؤولين عن إنفاذ القانون. واستجابة لطلبات الشرطة المدنية التابعة لبعثة الأمم المتحدة في هايتي قدمت البعثة المدنية الدولية أيضا عرضا لمشرفي الشرطة الجدد عن موضوع حقوق الإنسان والشرطة.

دور البعثة المدنية الدولية في إصلاح السجون

٢٦ - أجرى موظفو البعثة المدنية الدولية مناقشات منتظمة مع الحكومة أسفرت عن إنشاء نظام وطني لإدارة السجون، سجن الإدارة الوطنية، في ٥ حزيران/يونيه ١٩٩٥. وعملت البعثة المدنية مع الحكومة على صياغة أنظمة السجون بهدف ضمان اتفاقها مع المعايير الدولية بشأن معاملة السجناء. وفي حزيران/يونيه، تعاونت البعثة المدنية الدولية بصورة وثيقة مع وزارة العدل وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لوضع برنامج تدريبي لموظفي السجون الذين يعملون لدى سجن الإدارة الوطنية. وحضر أكثر من ٤٠٠ موظف دورة تدريبية مدتها أسبوعان أجراها مدربون فرنسيون يعملون بالتشاور مع البعثة المدنية الدولية. وواصلت البعثة

برنامجها التدريبي لموظفي السجون بشأن المعايير الدولية ثم قدمت، عقب التحقيقات التي كشفت عن جوانب نقص خطيرة في الاحتفاظ بسجلات السجون وملفات السجناء، المساعدة الفنية والتدريبية في هذا الشأن لموظفي السجون في جميع أنحاء البلد.

٢٧ - وواصلت البعثة المدنية الدولية رصدها لنظام إدارة السجون، مع التركيز على حقوق الإنسان للمحتجزين وعلى مبادرات لتحسين ظروف السجن. وقام مراقبوها عن وحدة إصلاح نظام العقوبات، مع نائب المدير العام والمدير الفني لسجن الإدارة الوطنية وممثل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بزيارات شهرية لكل سجن من سجون هايتي الـ ١٥. كما زار مراقبو البعثة المدنية الدولية بالمكاتب الإقليمية السجون لتقييم معاملة المحتجزين. وقاموا بتوثيق الوضع القانوني للمحتجزين، بما في ذلك إجراء مقابلات فردية، ودونوا أي مخالفات في إجراءات الاحتجاز. وعند الاقتضاء، فاتح المراقبون السلطات القضائية في الأمر وحثوهم على معالجة هذه المخالفات.

العلاقات مع اللجنة الوطنية لتقصي الحقائق وإقامة العدل

٢٨ - واصلت البعثة المدنية الدولية تعاونها مع اللجنة الوطنية لتقصي الحقائق وإقامة العدل؛ وقدمت لها المساعدة الفنية. وأبرمت مذكرة تفاهم بشأن نقل المعلومات والتعاون مع اللجنة بصفة عامة، مع التأكيد على طابع سرية معلومات البعثة المدنية الدولية وضرورة الحصول على إذن مسبق من الضحية أو من أي مرشد آخر لنقل أي معلومات مطلوبة.

٢٩ - وجرى وزع أفرقة محققين من اللجنة في جميع أنحاء البلد في الفترة من منتصف تموز/يوليه الى نهاية آب/أغسطس لجمع معلومات عن انتهاكات سابقة لحقوق الإنسان. ونقلت البعثة المدنية الدولية معلومات عن عدد من الحالات الخطيرة تم تلقي طلب بشأنها من اللجنة وكان الضحايا أو الأفراد المعنيون الآخرون قد منحوا إذنا بها. كما ساعدت البعثة المدنية الدولية في تحديد أماكن دفن الضحايا المحتملة وفي الأعمال التحضيرية الضرورية لتيسير عمليات فريق من خبراء الطب الشرعي عينته اللجنة.

دور البعثة المدنية الدولية أثناء الانتخابات

٣٠ - اتفقت الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية، فيما يتعلق بالانتخابات، على أن تتولى البعثة المدنية الدولية رصد الحريات الأساسية مثل حرية التعبير والتجمع، كما تتولى التحقيق في التهديدات أو حوادث التخويف أو الاعتداء أو العنف وأن تعمل على تعزيز بناء الثقة.

٣١ - وحافظ مراقبو البعثة المدنية الدولية خلال فترة الانتخابات على صلات وثيقة بالأحزاب السياسية والمرشحين وأعضاء المنظمات الشعبية، وموظفي الانتخابات وآخرين ممن شاركوا في العملية الانتخابية في جميع أنحاء البلد. وعمل المراقبون على تيسير الحوار البناء وحل المنازعات فيما بين الجماعات المتعارضة كلما أمكن ذلك، بغية تخفيف حدة التوتر ومنع اندلاع أعمال العنف.

٣٢ - ودعم نحو ١٥٧ من مراقبي حقوق الإنسان التابعين للبعثة المدنية الدولية وجود بعثة مراقبة الانتخابات التابعة لمنظمة الدول الأمريكية في الميدان في ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٥، في أول جولة لانتخابات السلطة التشريعية والحكومة المحلية، ثم دعمتها بنحو ١٢٥ مراقبا خلال الانتخابات النهائية لمقاعد البرلمان التي أجريت في ١٧ أيلول/سبتمبر. وكان حوالي ٨٧ من مراقبي البعثة المدنية موجودين أثناء الانتخابات التكميلية التي أجريت في ١٣ آب/أغسطس في مناطق منعت الصعوبات التنظيمية أو صعوبات أخرى بها، وبصفة خاصة عدم وجود قوائم للناخبين ومواد الاقتراع الأساسية الأخرى، إجراء الانتخابات في ٢٥ حزيران/يونيه.

٣٣ - وتبين للبعثة المدنية أنه بالرغم من حوادث الاعتداء المتفرقة، كانت انتخابات حزيران/يونيه خالية نسبيا من العنف السياسي، مع بعض أحداث قليلة نتجت عنها إصابات جسدية.

٣٤ - وخلال الفترة التالية ليوم الانتخابات مباشرة، قام عدد من المظاهرات العنيفة التي تصاعدت في شكل أعمال سلب مراكز التصويت وحرق أوراق الاقتراع المستوفاة أو تدميرها. وبدت هذه المظاهرات كاحتجاجات على ما ادعي به من عدم عدالة عملية التصويت وعلى بعض مخالفات أخرى، إلا أنها قد تكون قد استهدفت تعطيل الإجراءات الانتخابية نيابة عن المرشحين الخاسرين.

٣٥ - وألقي القبض على عدة مرشحين أو على مؤيديهم فيما يتصل بالأحداث المذكورة أعلاه، أو لتسببهم في حدوث اضطرابات يوم الاقتراع. وتابعت البعثة المدنية الدولية عن كثب الإجراءات القانونية والجنائية التي اتبعت في هذه الحالات، خاصة فيما يتعلق باعتقال ديولي بروتوس في ٢٨ حزيران/يونيه، وهو رئيس سابق لغرفة النواب ومرشح للحزب الوطني التقدمي الثوري، واعتقال جاك لاغير، وهو قاض أمن، في ٦ تموز/يوليه. وقد أفرج عنهما مؤقتا. وبالرغم من هذه الأحداث، استطاعت الغالبية العظمى من الناخبين الإدلاء بأصواتها بدون أن تخشى أعمال التخويف أو العنف.

المساعدات الطبية لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان

٣٦ - عملت البعثة المدنية، منذ عودتها الى هايتي في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، على ضمان توفير المساعدات الطبية لنحو ٦٠٠ من ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان التي اقترفت في ظل حكومة الأمر الواقع العسكرية. وقد تحقق ذلك بالتعاون مع شبكة وطنية من المهنيين الطبيين، شكلت بمبادرة من البعثة المدنية الدولية عام ١٩٩٣، ثم بمشاركة المنظمة غير الحكومية أطباء العالم اعتبارا من تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤. وكانت نسبة ٦٠ في المائة تقريبا من الضحايا، الذين تولت أمرهم البعثة المدنية الدولية، قد تعرضوا للتعذيب والاغتصاب وأشكال أخرى من المعاملة القاسية أو المهينة.

٣٧ - وواصلت الوحدة الطبية التابعة للبعثة المدنية تجميع الوثائق المفصلة عن النتائج الطبية المترتبة على انتهاكات حقوق الإنسان، سواء كانت ذات طابع جسدي أو نفسي، بالنسبة للضحايا، وأفراد الأسرة والشهود. وعند الاقتضاء، وفرت بيانات تشهد بأن الحالة الطبية لهؤلاء الأفراد متسقة مع شهادتهم بشأن

انتهاك حقوق الإنسان. وفي الشهور الأخيرة، أعطت البعثة المدنية الدولية الأولوية لإعداد بيانات طبية بشأن حالات فردية لانتهاكات حقوق الإنسان لتقديمها للجنة الوطنية لتقصي الحقائق وإقامة العدل.

٣٨ - وأجرت الوحدة الطبية دراسة بشأن الآثار النفسية طويلة الأجل التي تسببها انتهاكات حقوق الإنسان على الأفراد وأفراد الأسرة. وعملت الوحدة مع المهنيين الصحيين المحليين ومع المنظمات غير الحكومية من أجل إنشاء مستوصف مجتمعي لمعالجة الصدمات النفسية. وبدأ تدريب أول ٥٠ اختصاصي علاج مجتمعيا في منتصف أيلول/سبتمبر ١٩٩٥.

حقوق الإنسان وأنشطة التعليم العام

٣٩ - واصلت أفرقة البعثة المدنية الدولية توزيع مواد تحتوي على معلومات عن حقوق الإنسان، وذلك بإرشاد وحدة تعليم حقوق الإنسان. وتركزت العروض التي قدمت أثناء الحملة الانتخابية على المقاييس الدولية لحقوق الإنسان والمعايير الأساسية لانتخابات حرة ونزيهة.

٤٠ - وفي هذا الشأن، عملت البعثة المدنية على نحو وثيق مع المنظمات المحلية لحقوق الإنسان ومع المنظمات الشعبية وأيضا مع الوزارات والوكالات الدولية والمنظمات الدولية غير الحكومية ذات الصلة.

٤١ - وأعلنت البعثة المدنية الدولية بصفة دورية عن تقييمها لحالة حقوق الإنسان وتوصياتها ذات الصلة من خلال النشرات الصحفية والمقابلات في وسائل الإعلام وجلسات الإحاطة الصحفية. ومن أجل نشر معلومات عن البعثة وأنشطتها على نطاق أوسع، أصدرت أول عدد من الرسالة الشهرية MICIVIH News (أخبار البعثة المدنية الدولية) في أيلول/سبتمبر.

العلاقات بين البعثة المدنية الدولية والسلطات الهايتية

٤٢ - تقيم البعثة المدنية الدولية علاقات عمل جيدة وبناءة مع السلطات الهايتية على جميع المستويات. ومن علامات التحسن الواضح في العلاقات مع السلطات الهايتية الإمكانيات غير المسبوقة وغير المقيدة لدخول مراكز الاحتجاز منذ عودة البعثة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤.

٤٣ - وعلى المستوى المحلي، حافظ المنسقون الاقليميون والمراقبون العاملون في البعثة المدنية على صلات منتظمة مع الحكومة المحلية، والشرطة (الشرطة الوطنية في هايتي وقوة الأمن العام المؤقتة) وموظفي السجون والموظفين القضائيين، وممثلي الإدعاء ومحامي الدفاع، وأيضا مع المسؤولين المنتخبين وقادة المنظمات الشعبية المحلية والمنظمات الأخرى. وقد تلقت البعثة المدنية دعوات من موظفي الحكومة ومن المسؤولين المنتخبين، في مناسبات عديدة لحضور اجتماعات محلية لمناقشة القضايا ذات الأثر في المجتمع المحلي.

٤٤ - واستطاعت أفرقة البعثة المدنية الاستفادة من علاقاتها الجيدة مع الموظفين المحليين وقادة المجتمعات المحلية والقادة الآخرين لنزع فتيل الأوضاع المعرضة للانفجار - مثل تيسير عقد الاجتماعات مع المجموعات والمجتمعات المحلية المشتبكة في نزاعات على الأراضي أو نزاعات أخرى.

٤٥ - والبعثة المدنية الدولية في سبيلها الى إعداد سلسلة من التوصيات لتقديمها للحكومة. وستشمل هذه التوصيات عددا من التدابير تهدف الى منع انتهاكات حقوق الإنسان وترسيخ ضمانات حقوق الإنسان. وسوف تركز هذه التوصيات، في جملة أمور، على تدعيم نظام العدالة الجنائية، وتحسين معاملة المحتجزين وتحسين سلوك الموظفين المسؤولين عن إنفاذ القانون، واصلاح نظام العقوبات. كما أنهم سيحثون الحكومة على التصديق على المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان والمعاهدات الإنسانية التي لم تصبح طرفا فيها بعد، وعلى إنشاء مؤسسة لأمين المظالم (مكتب حماية المواطن) طبقا لما ينص عليه الدستور الهايتي.

٤٦ - ومن أجل تيسير مشاركة المجتمع الهايتي في المداولات بشأن الاصلاحات القضائية، تبحث البعثة المدنية اقتراحا بعقد مؤتمر دولي عن حقوق الإنسان وإقامة العدالة الجنائية في هايتي، بمشاركة مركز حقوق الإنسان بالأمانة العامة للأمم المتحدة.

العلاقات بين البعثة المدنية الدولية في هايتي وبعثة الأمم المتحدة في هايتي

٤٧ - مازالت العلاقات بين البعثة المدنية الدولية وبعثة الأمم المتحدة في هايتي تمضي قدما بصورة سلسة، مع إجراء مشاورات متكررة وتنسيق وتبادل المعلومات على جميع مستويات البعثتين. وواصلت البعثة المدنية الدولية العمل بصورة وثيقة مع الشرطة المدنية التابعة لبعثة الأمم المتحدة لرصد سلوك الشرطة الوطنية في هايتي في مجال حقوق الإنسان وفي ملاحظة أداء ملاك ضباط الإصلاح الذي أنشئ حديثا، علاوة على ملاحظة ظروف الاحتجاز.

٤٨ - ويلاحظ العنصر الإداري في بعثة الأمم المتحدة في هايتي على تلبية متطلبات البعثة المدنية الدولية من خلال توفير مجموعة كاملة من الخدمات الإدارية تتعلق بالموظفين والمشتريات والتمويل والنقل والاتصالات والسوقيات ومراقبة الحركة والخدمات العامة ومعلومات الإدارة والأمن وإدارة المباني والهندسة. كما قدمت مساندة إضافية في أوقات تزايد النشاط - خلال فترة مراقبة الانتخابات مثلا. وقدم الموظفون الإداريون التابعون للأمم المتحدة في المواقع النائية مساندة مماثلة لعناصر البعثة المدنية الدولية في مناطق عملياتهم، علاوة على مهامهم في مساندة العسكريين وأفراد الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة. ويسر فرع العمليات الجوية ببعثة الأمم المتحدة في هايتي النقل على الرحلات الجوية ذات المواعيد المحددة ووفرها لأفراد البعثة المدنية الدولية ومعداتها الى جميع المواقع داخل منطقة البعثة.

ملاحظات

٤٩ - في تقريري السابق للجمعية العامة، لاحظت أنني، بالاتفاق مع الأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية، عزمت على أن أوصي بتمديد ولاية العنصر التابع للأمم المتحدة في البعثة المدنية الدولية في هايتي لمدة

سنة كاملة، حتى ٨ تموز/يوليه ١٩٩٦ (A/49/926، الفقرة ٣٤). غير أن حكومة هايتي طلبت أن يكون التمديد في المرحلة الحالية حتى ٧ شباط/فبراير ١٩٩٦ فحسب، وهو موعد انتهاء ولاية الرئيس أريستيد بموجب الدستور. لذلك، ومع توصيتي بتمديد ولاية البعثة المدنية الدولية حتى ٧ شباط/فبراير ١٩٩٦، لاحظت أنني أوضحت للحكومة أنه سيكون من الأهمية أن يتم تلقي أي طلب لتمديد آخر للولاية الى ما بعد ذلك التاريخ قبل أن تنظر الجمعية العامة في البند المعنون "حالة الديمقراطية وحقوق الإنسان في هايتي" في دورتها الخمسين.

٥٠ - وبعد مشاورات مع الأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية، الذي عبر عن استعداد لاستمرار وجود البعثة المدنية الدولية في هايتي بعد ٧ شباط/فبراير ١٩٩٦ على أساس مذكرة التفاهم بين منظمتينا، فإنني أزمع، لدى تلقي طلبا بهذا المعنى من حكومة هايتي، إعداد توصية للجمعية العامة بتمديد ولاية البعثة المدنية الدولية في هايتي.

٥١ - وفي حالة تقديم حكومة هايتي لهذا الطلب، فمن الموصى به تعديل الاختصاصات للتركيز أكثر على التعاون الفني مع الحكومة في مجال بناء المؤسسات، خاصة في الميدان القضائي وميدان العقوبات، وعلى تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وسوف يعاد تقييم حجم موظفيها وتشكيلهم بالتشاور مع الأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية بحيث يوضح التركيز الجديد في عمل البعثة.

- - - - -